﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾.

﴿**بحث بعنوان**﴾

" القراءات القرآنية"

"من الأحرف السبعة إلى كتاب "السبعة"."

كتبه:

د / رضوان بن إبراهيم لخشين

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية. قسنطينة، الجزائر.

بحث معد للمشاركة في الندوة الوطنية:

" واقع القراءات القرآنية في الجامعة الجزائرية وآفاقها "

جامعة الأمير عبد القادر – كلية أصول الدين – قسم الكتاب والسنة.

للتواصل: redlek21@gmail.com

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، أنزل القرآن وهدى به للفرقان، وأشهد أن نبينا مُحَمَّدا عبد ورسوله صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فلطالما سئلت من كثير من الأحباب من بعض الأساتذة والطلاب، عن بعض مسائل القراءات، وعلاقتها بالأحرف السبعة، وما كان من شأن لمصاحف الصحابة واختلافهم في القراءات، ما حاله، وما مآله؟، وكيف سار أمر القراءات من إبان التنزيل إلى زمن صرنا نعرف فيه القراءات منسوبة مضافة إلى قراء جاؤوا من بعد زمن التنزيل؟، فصار القراءات قراءاتهم، والتلاوة باختيارهم؟، وما علاقة جميع ذلك بالأحرف السبعة التي كانت سبب في تعدد القراءات في زمنهم، وزمن من بعدهم، فما علاقة هذه الأحرف بالقراءات، وبالمصاحف التي كتبت زمن عثمان ﷺ؟ ونحوها من الأسئلة التي تقتضي الوقوف عندها بالبحث والدراسة والإجابة المدللة.

لما كان ما تقدم وكان عنوان هذه الندوة المباركة متعلقا بالقراءات القرآنية، أردت الجمع بين الأمرين، في مداخلة ومشاركة تبحث تاريخ القراءات القرآنية من أول نشأتها في ظل رخصة الأحرف السبعة، إلى زمن استقرارا القراءات على ما اختاره الإمام ابن مجاهد رحمه الله في كتابه "السبعة"، فما هو يا ترى ذلك الخط التاريخي الذي أنشأ هذه من تلك؟، ذلك هو ما أردت الجواب عنه في هذه المداخلة المعنونة بـ: " **القراءات القرآنية من الأحرف السبعة إلى كتاب السبعة** ".

ولغرض الإجابة عن تلك الأسئلة رأيت تبويب البحث على النحو الآتي:

تمهيد: لبعض التعريفات التي من الجميل الدراية بها.

المبحث الأول: القراءات في العهد النبوي.

المبحث الثاني: القراءات من بعد العهد النبوي إلى الجمع العثماني.

المبحث الثالث: القراءات بعد جمع المصاحف إلى زمن الأئمة القراء السبعة.

الخاتمة:

كشاف المصادر والمراجع.

والله المستعان وعليه التكلان، فيما نقول ومنه نسأل التوفيق للصواب، ، وهذا أوان الشروع في المقصود، والحمد لله رب العالمين.

تمهيد:

وقبل الولوج إلى تفاصيل مباحث بحثنا هذا، أرى من اللازم ذكر جملة من التعريفات المهمة، فاستصحابها من بداية البحث من شأنه أن يوضح ما فيه من كلام، ومن ذلك:

تعريف القراءات: لغة واصطلاحا.

فالقراءات لغة جمع قراءة، والقراءة مصدر من الفعل قرأ يقرأ قراءة. فهي اسم لمصدر الفعل الدال على وقوع الفعل والحدث، أي فعل القراءة، ثم صار هذا المصدر اسما علما بالغلبة على تلك الكلمات التي تتنوع طرق التلفظ بها، وعرفوا تعريفا اصطلاحيا كما سيأتي.

أما القراءات اصطلاحا فعرفها جمع من أهل العلم، ومن أشهر تلك التعريفات تعريف ابن الجزري رحمه الله وهو قوله: **(علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله)** [1].

ويمكن تعريفها أيضا بأن القراءات هي: **(اختلاف الناقلين لكتاب الله تعالى في أداء بعض الكلمات القرآنية)** [2].

وواضح من التعريفين أن القراءات إنما هي تلك الكلمات المختلف في قراءتها، وأما الكلمات المتفق على قراءتها فلا علاقة لها بالقراءات، ولا تدرس في علم القراءات.

ثم إن الاختلاف في تلك الكلمات إنما هو الاختلاف في الأداء والتلفظ بها، وأما الاختلاف في رسمها وضبطها فله موضعه في علوم أخرى كالرسم والضبط.

وأما الناقلون فهم الأئمة المعروفون بالقراء، سواء أكانوا قراء القراءات العشر المتواترة، أو قراء غيرها من القراءات، التي لم تصل إلى حد التواتر فكلها قراءات. وإنما نفرق بينها في حكمها، وما يتعلق بها، فبعضها يحكم له بالتواتر لتوفرها على شروط التواتر، وأخرى ليست كذلك فهي الشاذة، وتبعا لذلك يحكم عليها من حيث كونها قرآنا أو لا، وتبعا لذلك صحة قراءتها في الصلاة وعدم ذلك.

ومن الأمور الجديرة بالذكر أن القراءات التي سبق تعريفها تنتمي إلى علم القراءات الذي هو العلم الذي يدرس تلك الكلمات ويدرس مختلف المسائل المتعلقة بتلك الكلمات، كأصلها، ودليلها، وتوجيهها، ونحو ذلك، فالقراءات هي الكلمات المقروءة، وعلم القراءات هو الذي يدرس تلك الكلمات المسائل المتعلقة بها. والله أعلم.

---

(1) ابن الجزري، منجد المقرئين، (3).

(2) هذا التعريف صغته من مجموعة تعريفات لأهل العلم رحمهم الله، تراجع في مظانها، وقد درس مجموعة منها الدكتور عبد الحليم قابه في كتابه "القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها ..." (25 وما بعدها).

المبحث الأول: القراءات في العهد النبوي.

بعث النبي ﷺ بالهدى ودين الحق وأنزل الله عليه القرآن الكريم، كلامه العظيم، هدى وتبيانا، قال سبحانه: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿٩﴾﴾ [الإسراء]. أنزله على نبي البشرية العربي القرشي فكان بلسان عربي، قرشي، يقول سبحانه: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِىٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[الشعراء]. وقال الله سبحانه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ۖ فَيُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٤﴾﴾[إبراهيم]. وجاءت كثير من الآثار عن الصحابة رضوان الله عليهم في بيان ذلك منها ما جاء عن عمر رضي الله عنه لما قال لعبد الله بن مسعود رضي الله عنه: « **أما بعد: فإن الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش، فإذا أتاك كتابي هذا فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل**»[(1)].

ومنها قول عثمان بن عفان رضي الله عنه للثلاثة القرشيين الذين نسخوا الصحف في المصاحف مع زيد بن ثابت: «**إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم**»[(2)]. ف « القول بنزول القرآن الكريم بلغة قريش يتوافق مع شواهد التأريخ، وطبيعة اللغات البشرية، والعقل يقتضي أن تكون لغة أهل مكة ذات خصائص لغوية متجانسة، وأن لغة رسول الله ﷺ كانت متطابقة مع تلك اللغة، وأن معنى نزول القرآن بلغة قريش أن رسول الله ﷺ كان يتلو القرآن، ويبلّغه على نحو يطابق نطق العربية السائد في مكة، وكان أهل مكة يسمعون منه القرآن، ولا يستشكلون ذلك النطق، كما أنهم لا يصعب عليهم تقليده»[(3)].

استمر النبي ﷺ يدعو قريشا، ويزل عليه القرآن بين ظهرانيهم، فلما رأى صدها وإعراضها عن دين الله سبحانه، أذن الله تعالى له في الهجرة إلى دار الإيمان والنصرة، إلى كنف الأنصار، مع المهاجرين، وباستقرار المسلمين فيها وقيام نواة الدولة الإسلامية، بدأ النشاط الدعوي الإسلامي، فاختلط المسلمين بالناس ودخلوا في الدين أفواجا وأفرادا.

ويشار هنا إلى أن حال المسلمين في مكة، واتفاق لسانهم القرشي، يسر لهم قراءة القرآن الكريم من

---

(1) ينظر : أبو شامة : المرشد الوجيز ص 101، وابن حجر : فتح الباري 9/9 ، وذكرا أن أبا داود أخرجه في سننه ، وهو غير موجود في الطبعة المتداولة ، وأخرجه الأندرابي في الإيضاح ص 55 عن كعب بن مالك.

(2) البخاري : الجامع الصحيح 226/6 ، وابن أبي داود : المصاحف ص 18 ، والداني : المقنع ص 5

(3) غانم قدوري، "اللقاء العلمي"، (11).

غير حرج ولا مشقة، وكذا حال من آمن من أهل المدينة من الأنصار، ولا يظهر من خلال النصوص التي بين أيدينا خلاف صميم بين لهجة أهل الحجاز مكة والمدينة، يقتضي وجود رخصة في قراءة القرآن الكريم بلغات أخرى غير لغة قريش والحجاز.

استمرت الدعوة الإسلامية انتشارا في العهد المدني بشكل كبير جدا، وعلى نطاق واسع، ولجملة من الظروف الاجتماعية، والسياسية التي كانت آن ذاك أمكنت المسلمين بتوفيق من الله إلى بلوغ الغاية في الدعوة فدخل الناس في دين الله أفواجا أفواجا من مناطق عدة. هذه الكثرة أظهرت اختلافات لغوية واضحة بين المسلمين، فترتب على تلك الحال أمران:

الأول : الحاجة إلى المعلمين الذين يقومون بتعليم تلك الجموع الغفيرة.

والثاني : بروز صعوبات تعترض المتعلمين تتعلق بالخصائص اللغوية ، أو تفاوت القدرات الذهنية في الحفظ والضبط.

فأما الأمر الأول فأمكن سدُّ الحاجة فيه بتعليم الصحابة بعضهم بعضا، وقد جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: « **خذوا القرآن من أربعة : من عبد الله بن مسعود ، وسالم مولى أبي حذيفة ، ومعاذ بن جبل ، وأبي بن كعب** »[1]، وقال عبادة بن الصامت ﷺ: « **كان رسول الله ﷺ يُشْغَلُ ، فإذا قدم رجل مهاجرٌ على رسول الله ﷺ دفعه إلى رجل منَّا يُعلّمه القرآن** »[2].

إضافة إلى ما يتولاه هو ﷺ من أمر التعليم، والإقراء، والتلاوة حال الصلاة وخارجها.

وأما الأمر الثاني: فهو ما كان سببا في ورود رخصة الأحرف السبعة، يقول الشافعي رحمه الله (ت205هـ): « فإذا كان الله لرأفته بخلقه أنزل كتابه على سبعة أحرف معرفة منه بأن الحفظ قد يزلَّ ، ليُحِلَّ لهم قراءته وإن اختلف اللفظ فيه، ما لم يكن في اختلافهم إحالة معنى، كان ما سوى كتاب الله أولى أن يجوز فيه اختلاف اللفظ ما لم يُخلّ معناه. »[3].

ويقول ابن قتيبة رحمه الله (ت276 هـ): «فكان من تيسيره : أن أمره بأن يُقرِئ كل قوم بلغتهم ، وما جرت عليه عاداتهم ... ولو أن كل فريق من هؤلاء أُمِرَ أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلاً وناشئاً وكهلاً، لاشتد ذلك عليه وعظمت المحنة فيه، ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة،

(1) _.أخرجه البخاري (3808، 4999)، وغيره.

(2) _.أخرجه أحمد (22766) وغيره، بإسناد حسن.

(3) _.الشافعي، الرسالة، (270).

وتذليل للسان، وقطع للعادة، فأراد الله برحمته ولطفه أن يجعل متسعاً في اللغات، ومتصرفاً في الحركات »[1]. وفيما يلي بيان وتوضيح لبعض مهمات مبحث الأحرف السبعة، فيقال:

أحاديث الأحرف السبعة، وشيء من مسائلها:

صحت أحاديث الأحرف السبعة بوجه لا ريب فيه، فقد جاءت من رواية عدد كبير من الصحابة بلغ عددهم واحدا وعشرين صحابيا[2]، يمكننا تصنيف مضمون تلك الروايات جميعا في ثلاث مجموعات:

الأولى منها: ورد فيها اختلاف بعض الصحابة رضوان الله عليهم في القراءة ، واختصامهم إلى رسول الله ﷺ، وتصحيحه لقراءة كل واحد منهم.

الثانية: ورد فيها بيان أن الرخصة جاءت بسؤال من النبي ﷺ واستزادته الأحرف من الله سبحانه، حتى وصلت عدة الأحرف إلى سبعة.

الثالثة: منها ورد فيها كون القرآن أنزل على سبعة أحرف، وأن كل واحد منها كاف شاف، فاقرأوا بأيها شئتم.

وسأورد هنا أشهر تلك الروايات، ثم نستخلص منها أهم المسائل المتعلقة بموضوع الأحرف السبعة:

أولا: أحاديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

❋. عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ قَالَ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ، فَدَخَلَ رَجُلٌ يُصَلِّي، فَقَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ ثُمَّ دَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ قِرَاءَةً سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَلَمَّا قَضَيْنَا الصَّلاَةَ دَخَلْنَا جَمِيعًا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقُلْتُ: إِنَّ هَذَا قَرَأَ قِرَاءَةً أَنْكَرْتُهَا عَلَيْهِ، وَدَخَلَ آخَرُ فَقَرَأَ سِوَى قِرَاءَةِ صَاحِبِهِ، فَأَمَرَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ، **فَقَرَآ، فَحَسَّنَ النَّبِيُّ ﷺ شَأْنَهُمَا**، فَسَقَطَ فِي نَفْسِي مِنَ التَّكْذِيبِ، وَلاَ إِذْ كُنْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا قَدْ غَشِيَنِي، ضَرَبَ فِي صَدْرِي، فَفِضْتُ عَرَقًا وَكَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فَرَقًا، فَقَالَ لِي: «**يَا أُبَيُّ أُرْسِلَ إِلَيَّ أَنِ اقْرَأِ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّانِيَةَ اقْرَأْهُ عَلَى حَرْفَيْنِ، فَرَدَدْتُ إِلَيْهِ أَنْ هَوِّنْ عَلَى أُمَّتِي، فَرَدَّ إِلَيَّ الثَّالِثَةَ اقْرَأْهُ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ،**

---

(1) _.انظر: النشر لابن الجزري (21/1).

(2) _ حتى وصفت بالتواتر، ونُقل ذلك عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في كتابه "فضائل القرآن" (339)، وظاهر عبارته عندما قال: «قَدْ تَوَاتَرَتْ هَذِهِ الْأَحَادِيثُ كُلُّهَا عَلَى الْأَحْرُفِ السَّبْعَةِ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا يُرْوَى عَنْ سَمُرَةَ»، لا يساعد على حمل التواتر على الاصطلاح المعروف، بل المقصود المعنى اللغوي من التتابع، والتواطئ الروايات على معنى واحد، والله أعلم.

فَلَكَ بِكُلِّ رَدَّةٍ رَدَدْتُكَهَا مَسْأَلَةٌ تَسْأَلُنِيهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأُمَّتِي، وَأَخَّرْتُ الثَّالِثَةَ لِيَوْمٍ يَرْغَبُ إِلَيَّ الْخَلْقُ كُلُّهُمْ، حَتَّى إِبْرَاهِيمُ ﷺ »[1].

❋. عن أبي بن كعب قال: أقرأني رسول الله ﷺ آية، وأقرأها آخر غير قراءة أبي، فقلت: من أقرأكها؟ قال: أقرأنيها رسول الله ﷺ ، قلت: والله لقد أقرأنيها كذا وكذا، قال أبي: فما تخلج في نفسي من الإسلام ما تخلج يومئذ، فأتيت النبي ﷺ ، قلت: يا رسول الله، ألم تقرئني آية كذا وكذا؟ قال: "بلى " قال: فإن هذا يدعي أنك أقرأته كذا وكذا، فضرب بيده في صدري، فذهب ذاك، فما وجدت منه شيئا بعد، ثم قال رسول الله ﷺ: "**أتاني جبريل وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على حرفين، قال: استزده، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: كل شاف كاف** "[2].

❋. عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ عِنْدَ **أَضَاةِ بَنِي غِفَارٍ**، قَالَ: فَأَتَاهُ جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، **فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: «إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى حَرْفَيْنِ»، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الثَّالِثَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ، فَقَالَ: «أَسْأَلُ اللهَ مُعَافَاتَهُ وَمَغْفِرَتَهُ، وَإِنَّ أُمَّتِي لَا تُطِيقُ ذَلِكَ»، ثُمَّ جَاءَهُ الرَّابِعَةَ، فَقَالَ: إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَقْرَأَ أُمَّتُكَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَأَيُّمَا حَرْفٍ قَرَءُوا عَلَيْهِ فَقَدْ أَصَابُوا»**[3].

❋. عن أبي بن كعب رضي الله عنه، قال: لقي رسول الله ﷺ جبريل، فقال: «**يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين: منهم العجوز، والشيخ الكبير، والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتابا قط، قال: يا مُحَمَّد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف**»[4].

ثانيا: حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

---

(1).أخرجه مسلم (1856). وفي رواية أحمد (21149)، أنه اختلف مع ابن مسعود رضي الله عنهما، وسندها صحيح كما أفاده محققوا المسند (84/35)، وفي رواية أنه اختلف وابن مسعود ورجلا آخر وسندها صحيح على شرط الشيخين كما ذكر محققوا المسند (86/35).

(2).أخرجه أحمد (21092) بسند صحيح.

(3). أخرجه مسلم (1858) وغيره.

(4).أخرجه الترمذي (2944) وقال: «هذا حديث حسن صحيح قد روي من غير وجه عن أبي بن كعب».

عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال:« **أتاني جبريل، وميكائيل، فقال جبريل: اقرأ القرآن على حرف واحد، فقال ميكائيل: استزده، قال: اقرأه على سبعة أحرف، كلها شاف كاف، ما لم تختم آية رحمة بعذاب، أو آية عذاب برحمة**»[1].

وهو في معنى ما سبق من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

ثالثا: حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

عن زر بن حبيش عن عبد الله بن مسعود، قال: أقرأني رسول الله ﷺ سورة من الثلاثين، من آل حم قال: يعني الأحقاف قال: وكانت السورة إذا كانت أكثر من ثلاثين آية سميت الثلاثين، قال: فرحت إلى المسجد، فإذا رجل يقرؤها على غير ما أقرأني، فقلت: من أقرأك؟ فقال: رسول الله ﷺ، قال: فقلت لآخر: اقرأها، فقرأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقت بهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقلت: يا رسول الله، إن هذين يخالفاني في القراءة؟ قال: فغضب، وتمعر وجهه، وقال: " **إنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف** " – قال: قال زر: وعنده رجل – قال: فقال الرجل: إن رسول الله ﷺ يأمركم أن يقرأ كل رجل منكم كما أقرئ، فإنما أهلك من كان قبلكم الاختلاف قال: قال: عبد الله: " **فلا أدري أشيئا أسره إليه رسول الله ﷺ، أو علم ما في نفس رسول الله ﷺ؟** " قال: "والرجل هو علي بن أبي طالب، صلوات الله عليه"[2].

وفي رواية عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت رجلا قرأ آية سمعت من النبي ﷺ خلافها فأخذت بيده فأتيت به رسول الله ﷺ فقال: «**كلاكما محسن**». قال شعبة أظنه قال: «**لا تختلفوا فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»[3].

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه هذا قريب مما ذكر سابقا في حديث أبي رضي الله عنه.

الرابع: حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أساوره في الصلاة فتصبرت حتى سلم فلببته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأ ؟ قال أقرأنيها رسول الله ﷺ فقلت: كذبت أقرأنيها على غير ما قرأت فانطلقت به أقوده إلى رسول الله ﷺ

(1).أخرجه أحمد (20425) وسنده فيه كلام ويشهد له ما قبله.

(2).أخرجه أحمد (3981).

(3).أخرجه البخاري (2279).

فقلت إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها فقال: « **أرسله، اقرأ يا هشام** » . فقرأ القراءة التي سمعته فقال رسول الله ﷺ « **كذلك أنزلت** » . ثم قال رسول الله ﷺ « **اقرأ يا عمر** ». فقرأت التي أقرأني فقال: « **كذلك أنزلت إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤوا ما تيسر منه** »[1].

تلك أهم الروايات لحديث الأحرف السبعة وسبب ورود رخصة الأحرف، وحال الصحابة معها، وسنتكلم عن بعض فوائدها، وما يؤخذ منها في النقاط الآتية:

الأولى: هذه الروايات لحديث الأحرف السبعة وإن اختلفت ألفاظها فموضوعها القرآن الكريم، وهذا لا شك فيه، وما نحن عليه اليوم من تلاوات لكلام الله تعالى، وما له من قراءات لها علاقة يقينية بالأحرف السبعة، التي كانت سبب اختلاف التلاوة زمن الصحابة رضوان الله عليهم، والذي لا يزال متناقلا سندا إلى يومنا هذا، وإنما نسعى هنا إلى تصوير التسلسل الزمني لتلك العلاقة وتطورها حتى بلغتنا على هذه الحال.

الثانية: كل تلك الروايات الصحيحة عن أبي ﷺ، تصور لنا أن أمر اختلاف القراءات لم يعرفه الصحابة مدة ثم لما وُجد أنكروه أول الأمر، وراجع بعضهم بعضا فيما قرؤوا وأُقرؤوا، وراجعوا في النهاية رسولَ الله ﷺ، فكان جواب أمين الوحي ﷺ بيان أن اختلافهم اختلاف في أمر واسع، مرخص لهم فيه من رب العالمين سبحانه.

الثالثة: بعد أن ترافع أبيّ وابن مسعود، وثالثهما ﷺ جميعا، أجيب أبي بن كعب ﷺ بحجة وسبب ورود هذا الخلاف، وهو خبر إرسال الله سبحانه للملكين جبريل وميكائيل، وما كان بينهما وبين النبي ﷺ من استزادة في الأحرف إلى أن بلغت سبعا. وأن هذه الأحرف كانت رحمة من الله سبحانه بأمة مُحَمَّد ﷺ وتخفيفا عليها لمَّا لم تُطق قراءة القرآن على حرف، إذ كان أكثرها أميا كالعجوز والغلام والجارية والرجل ممن لم يقرؤوا كتاب قط.

بل ازداد البيان في الرواية الأخيرة فبينت محل وقوع هذا النبإ العظيم، والأمر الجليل في القرآن الكريم، وهو قراءته بالأوجه. وهذا الترتيب للروايات بحسب تاريخها يوضح لنا حال الصحابة عموما من عدم الدراية بهذه الرخصة، ثم لما علموها آمنوا وسلَّموا ونقلوها لمن بعدهم.

الرابعة: في الأحاديث جملة من القرائن المساعدة على تحديد زمن وجود هذه الرخصة ومكانها:

---

(1).أخرجه البخاري (7111) وفي مواضع أخرى.

دل قوله ﷺ: «**في المسجد**» في الرواية الأولى أن هذا الاختلاف إنما وقع في العهد المدني، فيومها كانت للمسلمين المساجد، إضافة إلى أن الألف اللام في لفظ (المسجد) تدل على العهد، أي المسجد الذي كان معروفا ومعهودا يومها وهو المسجد النبوي.

كما دل قوله ﷺ: «**أضاة بني غفار**» على تحديد مكاني يتبعه تحديد زماني لوقت ووقوع هذه الرخصة ووقت بداية مشروعيتها. **ف** «**أضاة بني غفار**» الراجح أنها مكان قريبة من مكة[1]، ولا يعني كونها كذلك أن النبي ﷺ وقع له حديث الأحرف السبعة في العهد المكي، لا، ولا يُعرف أنه مرَّ بها في رحلة الهجرة، وإنما يدل ذلك على وقوع الحديث، والرخصة بالأحرف السبعة بعد الهجرة النبوية إلى المدينة، وبعد أن مر النبي ﷺ بأضاة بني غفار القريبة من مكة في أحد أسفاره، فمتى يا ترى كان ذلك؟. والجواب أنه لا يعرف في السيرة أن النبي ﷺ وصل إلى مكة وما قاربها بعد الهجرة إلا في صلح الحديبية، في آخر سنة 6هـ، في ذي القعدة منها، أو في عمرة القضاء التي كانت بعدها بعام في ذي القعدة سنة 7هـ، ولعل هذا الثاني أقرب ليقيننا بنزول النبي ﷺ بسَرَف في العام 7هـ، لما تزوج أم المؤمنين ميمونة بنت الحارث رضي الله عنها، وسَرَف قريبة من **أضاة بني غفار**[2]، والله أعلم.

---

(1) ذكرت أضاة بني غفار في عدة حوادث منها قصة هجرة عمر رضي الله عنه، وأنه تواعد بها هو وصاحبان له، وقصة هجرة جندع بن ضمرة رضي الله عنه، وأنه توفي فدفن بها، كما ذكر أنه الموضع الذي بنى فيه رسول الله ﷺ بميمونة بنت الحرث رضي الله عنها (سَرف)، ثم لما توفيت رضي الله عنها دفنت فيه، انظر: أخبار مكة للأزرقي (213/2)، وأخبار مكة للفاكهي (25/5)، وسير أعلام النبلاء للذهبي (239/2)، ومعجم ما استعجم للبكري (501/2).

وذهب إلى أنه موضع بالمدينة ابن حجر في فتح الباري (28/9)، وابن قرقول في (371/1). وذهب إلى أنه بمكة ياقوت الحموي في معجم البلدان ()، والسهيلي في الروض الأنف (112/4)، ومن المعاصرين مُحَمَّد الإثيوبي في ... ()، ونقل الوجهين العيني في عمدة القاري (223/9)، والسمهودي في وفاء الوفاء (13/4).

يقول صاحب كتاب " معجم الْمَعَالِمِ الْجُغْرَافِيَّةِ فِي السِّيرَةِ النَّبَوِيَّةِ ": « قُلْت: التَّنَاضِبُ وَأَضَاةُ بَنِي غِفَارٍ مَوْضِعٌ وَاحِدٌ، الْأَضَاةُ أَرْضٌ تُمْسِكُ الْمَاءَ فَيَتَكَوَّنُ فِيهَا الطِّينُ، وَالتَّنَاضِبُ شَجَرَاتٌ فِي هَذِهِ الْأَضَاةِ، وَهِيَ لَا زَالَتْ مُشَاهَدَةً عَلَى جَانِبِ وَادِي سَرِفٍ الشَّمَالِيِّ، إلَى جِوَارِ قَبْرِ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ، وَقَدْ صَارَتْ التَّنَاضِبُ وَالْأَضَاةُ أَرْضًا زِرَاعِيَّةً لِأُنَاسٍ مِنْ لَحْيَانَ، وَكُلَّمَا قُطِعَ شَجَرُ التَّنَضُّبِ عَادَ أَخْضَرَ يَتَنَعَّمُ، وَقَدْ قَامَ بِجَانِبِهَا الْغَرْبِيِّ حَيُّ الْيَوْمِ عَلَى 13 كَيْلًا مِنْ مَكَّةَ، » (64- 65).

قد يقال قد ورد ذكر موضع "أحجار المراء" في أحاديث أخرى، وهذا الموضع أيضا محل خلاف في تحديده، والأكثرون على أنه في المدينة، فعلى القول بأنها في المدينة يقال يحمل على تعدد الموضع الذي وقع فيه الحديثان، يساعد على ذلك اختلاف لفظها، وسياقهما، والله أعلم.

(2) كتبت مقالا في هذا الموضوع أطلت فيه ذكر الأدلة والحجج للقولين والراجح منهما، عنوانه: "متى كانت رخصة الأحرف السبعة"، منشور في مجلة الحضارة الإسلامية، العدد الثاني بتاريخ: ديسمبر 2019. هذه الملاحظة أضيفت بعد تاريخ المداخلة.

الخامسة: **ويعين على التوجيه المتقدم حديث عمر** ﷺ. فحديث عمر ﷺ من الأحاديث المهمة، وقبل الكلام في بعض فوائده لا بد من أن تراجع أيها القارئ الكريم ما سبق ذكره في حديث أبي ﷺ السابق، ... والآن وقد راجعته، فالحظ في هذا الحديث ما يلي:

هشام بن حكيم بن حزام ﷺ أسلم أيام فتح مكة في رمضان من سنة 8 هـ، فهذا الحديث بينه وبين عمر ﷺ، كان بعد هذا التاريخ بمدة تكفي هشام بن حكيم ﷺ أن يرجع مع المسلمين إلى المدينة، ويأخذ شيئا من القرآن الكريم ومنه سورة الفرقان هذه.

ثم إن استغرابَ عمر ﷺ على جلالة منزلته وسابقته في الإسلام، لهذا الاختلاف الذي كان بينهما في التلاوة، وعدم علمه بنزول القرآن بالأحرف السبعة، دالٌ على أن هذا التغاير في القراءة الناتج عن الأحرف السبعة، لم يكن قديما، بل كان حديثا، وهو ما يتسق فهمه مع حديث أبي ﷺ السابق، وما ذكرناه في تاريخه من أنه كان تقريبا سنة 7هـ.

إن هذا الاختلاف بينهما في التلاوة كان في سورة الفرقان وهي من السور المكية اتفاقا، فكان عمر ﷺ ممن حفظها ووعاها، منذ نزلت في العهد المكي، فإذ يقرأها هشام ﷺ بقراءة مغايرة، يدل ذلك على أن هذا التغاير المتعلق بالأحرف شمل مكي القرآن ومدنيه.

أن هشاما وعمرَ من سادة قريش، فلغتهما واحدة لا تختلف فكون عمر ﷺ ينكر عليه قراءته دليل على أن محل التغاير شيء خارج عن اللغة واللسان، بل يتعداه إلى أمور أخرى، لا دخل للسان القارئ فيها ولا دخل للغته، فعمر ﷺ الحصيف الملهم أذكى من أن يعامل رجلا حديث العهد بالإسلام بهذه القوة والشدة في أمر مرده إلى اللغة التي لن يستطيع التخلص منها بسهولة.

ولهذا نرى الفرق واضحا في إنكار عمر ﷺ على هشام وترافعهما إلى رسول الله ﷺ، وشدة إنكاره عليه، وبين إنكاره على ابن مسعود لما كان يقرأ القرآن بلغة هذيل فأمره أن يقرأه بلغة قريش لنزوله بها، يزداد الأمر وضوحا إذا علمنا أن إنكاره على ابن مسعود ﷺ كان بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم مصدر الوحي، وبعد تمام القرآن الكريم نزولا وكتابة، وأما قصته مع هشام فكانت زمن التنزيل والرسول حي فإمكانية أن يطرأ على الوحي المنزل إضافة أو نسخ أو نحوهما، ممكن فأمين الوحي حي.

ومما يرشد إلى هذا المعنى أيضا أنه ﷺ وصف التغاير بينهما بقوله: « **فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يقرئنيها**» وذلك من جهتين:

الأولى: أنه قال « **يقرئنيها** » فنسب إقراءها للنبي ﷺ تعليما، ولم يكن النبي ﷺ ليعلم الناس لغتهم

وكيف ينطقونها، فاللغة أمر يتعلمه الصبي مع حليب الرضاع، فيشب المرء عليها ويشيب، فلن يستطيع أي أحد أن يغيرها، وإلا لخالف هذا المقصود من رخصة الأحرف السبعة أصلا، وسيأتي لهذا مزيد بيان، وكذا ذكر كلام العلماء في سبب تلك الرخصة.

والثانية: قوله « **حروف كثيرة** » والحروف جمع حرف، وهو في اللغة الوجه، وإنما تذكر الحروف فيما يمكن التغاير فيه فيكون على وجوه متنوعة، وأما لغة القارئ ولهجته فلا توصف بالتغاير فهي أمر لا يستطيع الناطق التخلص منه، فضلا عن أن يخرج منه أحيانا دون أخرى، أو يخرج عنه مطلقا.

ويساعد على ما ذكرته من تاريخ لرخصة في الأحرف السبعة = بـ 7هـ، التي تحمل في مضمونها التوسعة على الناس والتيسير عليهم فيما يقرؤون من القرآن الكريم، أنها متزامنة مع ما كان من توسعة على المسلمين في الدعوة والاختلاط بالآخرين بعد صلح الحديبية الذي كان في ذي القعدة سنة 6هـ، فلما كان ذلك الصلح بشروطه المعلومة، ودخل الناس في الدين أفرادا وجماعات، رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو الرحمة المهداة للعالمين أن أمته لا تطيق ذلك، كما جاء في الأحاديث المتقدمة، فسأل الله التخفيف على أمته فكانت له الرخصة بعد عام من ذلك، والله أعلم.

وقد تقدم معنا سابقا كلام الشافعي، وابن قتيبة رحمهما الله، في بيان كون الأحرف السبعة تمثل رخصة الله على عباده في القراءة، ومن أقوال غيرهما:

قول القاسم بن ثابت السرقسطي (ت 302هـ) في كتابه الدلائل في غريب الحديث : " إن الله تبارك وتعالى بعث نبيه ﷺ والعرب متناءون في المحالِّ والمقامات ، متباينون في كثير من الألفاظ واللغات ... فأسقط عنهم تبارك وتعالى هذه المحنة ، وأباح لهم القراءة على لغاتهم ... "[1] .

وقال أبو جعفر الطحاوي (ت 321هـ) : " إنما كانت هذه السعة للناس في الحروف لعجزهم عن أخذ القرآن على غير لغاتهم ، لأنهم كانوا أميين لا يكتبون إلا القليل منهم ، فكان يشق على كل ذي لغة منهم أن يتحول إلى غيرها من اللغات ، ولو رام ذلك لم يتهيأ له إلا بمشقة عظيمة ، فوُسّعَ لهم في اختلاف الألفاظ ... "[2]. وردَّد كثير من علماء القراءة اللاحقين هذا المعنى في سبب الرخصة[3].

---

(1) نقلاً عن أبي شامة في المرشد الوجيز ص 128

(2) ينظر : ابن عبد البر : التمهيد 294/8 ، والقرطبي : الجامع لأحكام القرآن 42/1 ، وأبو شامة : المرشد الوجيز ص 106

(3) ينظر : مكي الإبانة ص 44 ، والداني : الأحرف السبعة ص 31 ، وابن بسام : مقدمة كتاب المباني ص 218 ، والأندرابي : الإيضاح ص 66 ، وابن الجزري : النشر 22/1 . وقد خالف ابن حزم الأندلسي جميع علماء السلف في قولهم : إن من أسباب الرخصة اختلاف اللغات ، ونسَبهَم إلى الكذب على الله تعالى والكذب على الناس ، في كلام طويل لا أجد فائدة من نقله لخروجه عن النقاش العلمي المعقول . ينظر : الأحكام 556/4 – 557

كما يُشار هنا تأكيدا لسبب الرخصة في الأحرف السبعة أن المشقة والعسر إنما يكون في خروج القارئ عن لغته التي ألفها، وأما غير ذلك من أوجه التغاير في القراءة، التي نراها في القراءات اليوم فلا يرى فيها أية مشقة، في أن يأخذها القارئ من المقرئ وإن لم تكن من لغته الأصلية، ومن أمثلة ذلك في سورة الفرقان مثلا: (جنة يَأكل منها، جنة نَأكل منها)، (ويوم يَحشرهم، ويوم نَحشرهم)، (فما تَستطيعون، فما يَستطيعون)، (سِراجا، سُرُجا)، (وذرياتنا، وذريتنا).

هذا البيان لسبب تلك الرخصة له موضع كبير من القبول، ويرجح كون المقصود من الأحرف السبعة في تلك الأحاديث أنها تغاير في اللغات، مما نسميه اليوم في علم القراءات بقسم الأصول.

إلا أنه يقاسمه القبول والرجحان أيضا الرأي القائل أن بعض ذلك الاختلاف الناتج عن الأحرف السبعة منزل من الله جل وعلا، لا دخل فيه لأي مخلوق لأنه كلام الله سبحانه الخالق، وهو ما نسميه اليوم بقسم الفرش، خاصة ما تحققنا بقاءه في العرض الأخيرة ولم ينسخ، وهو ما سنذكره هنا.

العرضة الأخيرة وكتابة القرآن الكريم.

مبحث العرضة الأخيرة من المباحث العظيمة، التي لا بد أن يكون الباحث لمسائل القرآن الكريم والقراءات على دراية بها لفهم تاريخ القرآن الكريم لفظا، وخطا، ولا يسعنا المقام هنا لبسط الكلام فيها، إلا أننا لن نخليه من بيان لمهمات هذا المبحث، فنقول:

قد كان جبريل عليه السلام يعارض النبي ﷺ بالقرآن الكريم، ويدارسه إياه في كل رمضان من كل سنة، فلما كان آخر رمضان من حياته ﷺ عارض جبريل بالقرآن الكريم مرتين، فكان ذلك إيذان باستقرار لفظ القرآن الكريم على ما هو في هذا العرض الأخير، وتأكد ذلك بتكريره مرتين، وقد وردت في مبحث العرضة الأخيرة جملة من الروايات نورد بعضها هنا، فمنها:

عن عائشة عن فَاطِمَةَ رضي الله عَنْهُما قالت: «**أَسَرَّ إِلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ أَنَّ جِبرِيلَ كَانَ يُعَارِضُنِي بِالقُرْآنِ كُلَّ سَنَةٍ، وَأَنَّهُ عَارَضَنِي العَامَ مَرَّتَينِ، وَلَا أَرَاهُ إِلَّا حَضَرَ أَجَلِي**»[1].

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «**كانَ يُعرَضُ عَلى النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القرآن فِي كُلّ عام مَرَّةً، فَعُرِضَ عَليه مَرَّتَين في العام الذي قُبِضَ فيه**»[2].

(1) أخرجه البخاري (3623) وفي مواضع أخرى.

(2) أخرجه البخاري (4998) وفي مواضع أخرى.

عن ابن عباس ﷺ قال: « **كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَجْوَدَ النَّاسِ بِالخَيْرِ، وَأَجْوَدُ مَا يَكُونُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، لِأَنَّ جِبْرِيلَ كَانَ يَلْقَاهُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، حَتَّى يَنْسَلِخَ يَعْرِضُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ القُرْآنَ، فَإِذَا لَقِيَهُ جِبْرِيلُ كَانَ أَجْوَدَ بِالخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ المُرْسَلَةِ**»[1].

وكان أمر العرضة الأخيرة معروفا عند السلف من أئمة التابعين وغيرهم، فعن عَبِيدة السَّلمَاني (ت 70هـ) رحمه الله قال: "الْقِرَاءَةُ الَّتِي عُرِضَتْ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ هِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي يَقْرَؤُهَا النَّاسُ الْيَوْمَ"[2].

ورُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ (ت بعد 70 هـ) قَالَ: "كَانَتْ قِرَاءَةُ أَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ، وَعُثْمَانَ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَالْمُهَاجِرِينَ وَالأَنْصَارِ وَاحِدَةً، كَانُوا يَقْرَءُونَ قِرَاءَةَ الْعَامَّةِ، وَهِيَ الْقِرَاءَةُ الَّتِي قَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جِبْرِيلَ مَرَّتَيْنِ فِي الْعَامِ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ، وَكَانَ علي ﷺ طُولِ أَيَّامِهِ يَقْرَأُ مُصْحَفَ عُثْمَانَ، وَيَتَّخِذُهُ إِمَامًا"[3].

ف (العرضة الأخيرة): هي القراءة الأخيرة التي قرأها جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين، وقرأها رسول الله صلى الله عليه وسلم على جبريل مرتين في آخر رمضان من حياته النبي عليه الصلاة والسلام.

يقول أبو شامة رحمه الله: "وكان يعرضه على جبريل في شهر رمضان في كل عام، وعرضه عليه عام وفاته مرتين، وكذلك كان يعرض جبريل على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كل عام مرة، وعرض عليه عام وفاته مرتين"[4].

هذه العرضة الأخيرة هي ما استقر عليه القرآن الكريم لفظا وكتابة فكانت كتابة الصحف والمصاحف على وفق ما ورد فيها، وما استقر عليه لفظ القرآن الكريم فيها، ومن أقوال الأئمة في ذلك:

قول ابن قتيبة (ت276هـ): "فأما نحن معشر المتكلفين، فقد جمعنا الله بحسن اختيار السلف لنا على مصحف هو آخر العرض"[5].

وقال أبو شامة (ت665هـ): "وذلك لأن المصاحف كتبت على اللفظ الذي أنزل، وهو الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عرضها هو على جبريل عليهما

---

(1) أخرجه البخاري (6، 1902، ...)، ومسلم (2308).

2 أخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" (560/10) والبيهقي في "دلائل النبوة" (155/7- 156).

3 البغوي، شرح السنة، (526/4). الزركشي، البرهان، (237/1). السيوطي، أسرار الترتيب، (11)..

4 أبو شامة، المرشد الوجيز ت قولاج، (33).

5 ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، (34).

الصلاة والسلام"[1]. وقال أيضا: " فكتبت المصاحف على اللفظ الذي استقر عليه في العرضة الأخيرة على رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ"[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت728هـ): "لما كان العام الذي قبض فيه النبي صلى الله عليه وسلم عارضه جبريل بالقرآن مرتين، والعرضة الأخيرة هي قراءة زيد بن ثابت وغيره، وهي التي أمر الخلفاء الراشدون أبو بكر وعمر وعثمان وعلي بكتابتها في المصاحف، وكتبها أبو بكر وعمر في خلافة أبي بكر في صحف أمر زيد بن ثابت بكتابتها، ثم أمر عثمان في خلافته بكتابتها في المصاحف"[3].

ملخص ما تقدم أن رخصة الأحرف السبعة وجدت في زمن متأخر من العهد المدني، ولم يأت نص يفيد إلغاءها أو المنع منها، فاستمر الناس على الأخذ بها، ولذا وجد الاختلاف بعد ذلك بين الصحابة زمن عمر وعثمان رضي الله عنهم، كما سنوضحه في المباحث القادمة.

المبحث الثاني: القراءات من بعد العهد النبوي إلى الجمع العثماني.

توفي الرسول الأعظم ﷺ وقد تم القرآن الكريم تنزيلا وتدوينا وفق العرضة الأخيرة، إلا أنه كان مفرقا في تلك الوسائل البدائية التي كانت بها الكتابة يومها، ثم جاء بعد ذلك الجمع البكري ليحفظ ما في تلك الوسائل البدائية في صحف مكرمة محفوظة مطهرة لائقة بمقام القرآن الكريم.

وبَينَ السنةِ الثانية عشرة من الهجرة (12هـ)، التي كُتِبَتْ فيها الصحف، والسنة الخامسة والعشرين (25هـ) التي نُسِخَتْ فيها المصاحف اتسعت بلاد الإسلام، وتضاعف عدد المسلمين، واحتاجوا إلى من يعلمهم القرآن، وتولى ذلك علماء القراءة من الصحابة، واستغرق ذلك معظم خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي أبدى اهتماماً عظيماً بتعليم الناس القرآن والفقه والعربية، فأرسل المعلمين إلى الأمصار لتعليم القرآن ، فكان **زيد بن ثابت وأبي بن كعب في المدينة ، وعبد الله بن مسعود في الكوفة، وأبو موسى الأشعري في البصرة، وأبو الدرداء في دمشق ، ومعاذ بن جبل في فلسطين ، وعبادة بن الصامت في حمص**[4]. وتكونت حول هؤلاء الصحابة مدارس لإقراء القرآن والتفسير والفقه . وكان من نتائج تلك الجهود في تعليم القرآن أمور منها :

(1) بروز الخلاف في القراءة ، وهو استمرار للوجوه التي كان يقرأ بها الصحابة القرآن ، في ظل

---

1 أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، (5).

2 أبو شامة، المرشد الوجيز، (173).

3 ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (395/13) .

(4) ينظر : اللقاء العلمي لغانم قدوري ()، الطبقات الكبرى لابن سعد : 7/6 و 345/2 و 357/2، .

رخصة الأحرف السبعة ، لكن الأجيال اللاحقة لم تكن تدرك ما أدركه الصحابة من حكمة تلك الرخصة ، فاشتد الجدل بين المعلمين والمتعلمين ، وجعل بعضهم يخطّئُ قراءة الآخر[1].

(2) ظهرت في الأمصار مصاحف مكتوبة على قراءة الصحابة الذين أخذوا عنهم القرآن ، قال ابن عطية : " واشتهرت في خلال ذلك صحف في الآفاق كُتِبَتْ عن الصحابة ، كمصحف ابن مسعود ، وما كُتِبَ عن الصحابة في الشام ، ومصحف أبي بن كعب ، وغير ذلك . وكان في ذلك اختلاف حسب السبعة الأحرف التي أنزل القرآن عليها"[2].

وجعل ذلك عثمان بن عفان يفكر في جمع الأمة على مصحف واحد ، بعد أن بلغه اختلاف الناس في القراءة ، وكان أول ما بدأ به هو استشارة الصحابة الذين في المدينة حول ذلك الأمر ، فقالوا : نعم ما رأيت[3]. واتخذ من الصحف التي جمع فيها زيد بن ثابت القرآن في خلافة أبي بكر أساساً لنسخ المصاحف الجديدة.

وانتدب الخليفة لهذا العمل أربعة من الصحابة ، من ذوي الحفظ والمعرفة بالكتابة ، وهم زيد بن ثابت الأنصاري، وثلاثة من أبناء المهاجرين من قريش وهم : عبد الله بن الزبير ، وسعيد بن العاص ، وعبد الرحمن بن الحارث بن هشام ، على ما جاء في رواية البخاري في صحيحة.[4].

كتابة القرآن الكريم وعلاقتها بالأحرف السبعة:

مرّت كتابة القرآن بثلاث مراحل ، يستند بعضها إلى بعض:

أولاها : كتابته على وسائل متواضعة في زمن النبي ﷺ .

وثانيتها : جمع ما كتب زمن النبوة في الصحف في خلافة أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وثالثتها: نسخ الصحف في المصاحف في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه.

ولسنا بحاجة هنا للدخول في تفصيل تلك المراحل، وإنما الذي يهمنا هو تتبع الأسس التي قامت عليها الكتابة ومدى انعكاس رخصة الأحرف السبعة عليها، وعلاقتها بها، فنقول:

كان القرآن كله قد كُتِبَ في عهد رسول الله ﷺ في الصحف والألواح والعسب، لكن غير مجموع في موضع واحد[5]. وأكثر ذلك المكتوب على وفق العرضة الأخيرة التي استقر عليها لفظ القرآن الكريم،

(1) ينظر : ابن أبي داود : كتاب المصاحف ص 13 -14 و ص 21

(2) مقدمة تفسير ابن عطية ص 274

(3) ينظر : ابن أبي داود : كتاب المصاحف ص 22

(4) صحيح البخاري 226/6

(5) القسطلاني، لطائف الإشارات، (51/1).

كما سبق بيانه، إلا أن بعض الصحابة قد يغيب عنه شيء منها لعدم اطلاعه، أو لعدم شهوده لها، أو بُعد مقامه عن المدينة، فقد يفوته شيء منها. وهو ما يدل عليه حديث عائشة رضي الله عنها في الرضاع المحرم. فقد قالت في الرضعات الخمس: « **فمات رسول الله وهن فيما يتلى من القرآن**»[1]، أي: «**تعني من القرآن المنسوخ. فلو أرادت فيما يقرأ من القرآن الثابت لاشتهر عند غيرها من الصحابة كما اشتهر سائر القرآن**»[2]. وبعد وفاة النبي ﷺ، كانت الخلافةُ الراشدة، وجَمعُ القرآن الكريم في عهد أبي بكر وعهد عثمان رضي الله عنهما:

فأما في عهد أبي بكر رضي الله عنه فكان القصد منه جمع ما تفرق من القرآن الكريم في الكرانيف والعسب والأقتاب والحجارة، ونحوها، وأن يجعل في صحف لائقة بمقام القرآن الكريم، ثم تجمع في موضع واحد، بعضها مع بعض، حفاظا على المكتوب من التلف والضياع، وواضح أن هذا الجمع كان جمعا لما استقر على وفق العرضة الأخيرة، ودليل ذلك أن جمع عثمان رضي الله عنه الذي كان على العرضة الأخيرة كما تقدم، كان نسخا لما في صحف أبي بكر رضي الله عنه، ولم يُذكر أن جمع عثمان رضي الله عنه خالفها في ما تعلق بلفظها، والله أعلم.

وأما في عهد عثمان رضي الله عنه، فأعاد نسخ تلك الصحف في عدد من المصاحف، ووجهها إلى الأمصار، ومع كل مصحف قارئا يقرئ الناس بما فيه، جمعا للناس على مصحف واحد، وحرف واحد، دفعا للاختلاف، وسدا لأبواب افتتان الناس عن دينهم. وفي هذين الجمعين تفاصيل كثيرة يهمنا منها هنا:

أولا: أن الجمعين كانا على نمط واحد من حيث طريقة الكتابة وشكلها، إذ الشواهد والأدلة التاريخية تأكد اتحاد نمط الكتابة وطريقتها ابتداء من عصر التنزيل إلى عهد الجمع العثماني، **ولنا رجوع إلى هذه القضية**.

ثانيا: أن جمع أبي بكر وعثمان رضي الله عنهما كان تتبعا للقرآن الكريم على اللفظ الذي استقر في العرضة الأخيرة، التي عرضها ﷺ على جبريل في آخر رمضان من حياته مرتين تأكيدا للفظها، وإيذانا باستقرار القرآن الكريم على ما نزل فيها، ونسخ كل ما خالفه.

ثالثا: جمع أبي بكر رضي الله عنه لم يكن فيه نشر لذلك المجموع ولا إشهار له، ولا إلزام بما فيه، ولا يعرف في التاريخ شيء من ذلك، بل لا يزال الناس على ما كان عليه الحال في عهده ﷺ من الرخصة في

(1) أخرجه مسلم (1452).

(2) المازري، المعلم بفوائد مسلم، (2/ 165).

القراءة بما ألفه وتعلمه كل واحد. وأما جمع عثمان ﷺ فكان في مصاحف ملزما بها وبما فيها، لكن السؤال المطروح، ما هي حدود ما كان فيه الإلزام في مصحف عثمان ﷺ؟

وجوابا نقول جمع عثمان ﷺ المصاحف على ما استقر في العرضة الأخيرة، والتي كتبت وفق النمط المألوف والمعروف من طريقة الكتابة، تلك الطريقة والكيفية التي كانت لها خصائص كثيرة من أهمها:

أولها: ما تميزت به الكتابة يومها من حذف لبعض الحروف، وإثبات لبعضها، وإبدال بعضها من بعض، وفصل ووصل. مما عرف بعد بقواعد علم الرسم.

ثانيها: خلوها من كل علامات الضبط والإعجام، وبالمثال يتضح المقال، فهذه صورة من مصحف قديم جدا، في المسجد الحسيني بالقاهرة، يمثل بشكل كبير طريقة الكتابة في تلك الحقبة والتي قبلها.

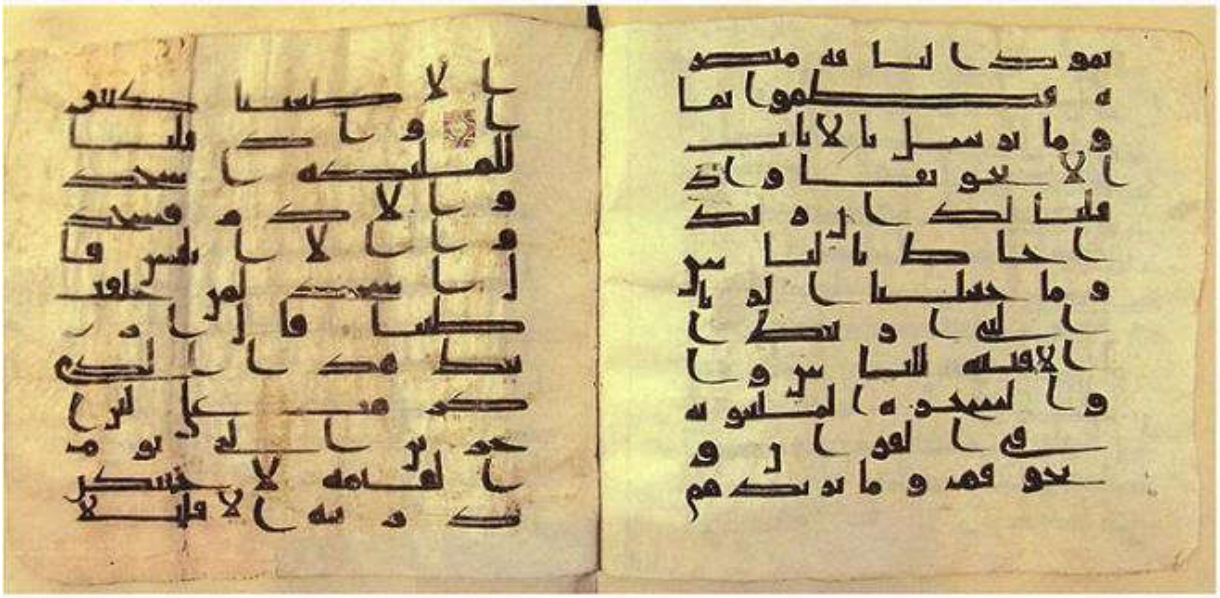

فإذا قارنا هذه الطريقة من الكتابة بما كتب قبل التنزيل، في بعض الكتابات التي وجدها علماء التاريخ والآثار، علمنا أن ما بينهما من الكتابات لم تخرج عن هذا النمط.

وهاهنا نتوقف لنقرر أمرا ثم نتبعه بسؤال، ذلك أن المقصود من الكتابة تصوير اللفظ بهيئة معينة تدل عليه، هذا التصوير هو ما يسمى بالكتابة، والسؤال المطروح هل هذه الطريقة من الكتابة تجسد لنا الملفوظ بكل دقة، أم لا؟ .

والجواب: بكل سهولة أن الكتابة كانت ولا تزال قاصرة عن تصوير الملفوظ تصويرا مطابقا، ولئن قلَّت هذه النسبة وتناقصت مع مرور الزمان وتطور صناعة الخط، فإن الكتابة التي كانت عليها المصاحف كانت قاصرة بشكل كبير عن تجسيد الملفوظ، ومن أمثلة ذلك ما يلي:

أولا: الكتابة وهيكل الكلمة لا يصور جميع الاختلافات اللهجية واللغوية، ومن أمثلة ذلك:

(يومسوا) كذا يكتبها الجميع، فمن يهمز يقرأها بالهمز، ومن يبدل كذلك، والجميع يميز بينهم الضبط ولم يكن يومها موجودا.

(فيه هدى) كذا تكتب للجميع، ثم يختلفون في القراءة، فالبعض يصل الهاء الأولى، والبعض لا يصل، والبعض يدغم الهاءين، والبعض يفك، والبعض يفتح الألف والبعض يقلل أو يميل= (فِيهِۛ هُدَى).

(قيل) كذا تكتب للجميع، والبعض يقرأها بالإشمام، والبعض بإخلاص الكسرة= (قِيلَ).

(وبالاخره) كذا تكتب للجميع، والبعض يقرأ بالتحقيق، والبعض بالنقل = (وَبِٱلۡأٓخِرَةِ).

(اندربهم) كذا تكتب للجميع، والبعض بتحقيق الهمزتين، والبعض يحقق ويسهل، أو يحقق ويبدل، أو يدخل ألفا = (ءَأَنذَرۡتَهُمۡ).

ثانيا: الكتابة وهيكل الكلمة لا يصور جميع الاختلافات إذا كان مرد الاختلاف إلى بعض الأحرف التي تحذف في الكتابة وقتها، ومن أمثلة ذلك:

(ملك) كذا للجميع ثم البعض يقرأ (مَالِكِ) بالألف بعد الميم، والبعض (مَلِكِ) بغير ألف.

(وعدنا) كذا للجميع ثم البعض يقرأ (وَٰعَدنَا) بالألف، والبعض يقرأ (وَعَدنَا) بغير ألف.

(الداع اذا دعان) كذا للجميع ثم البعض يقرأ بالياء فيهما، أو أحدهما، وبالحذف كذلك.

(اندربهم ام) كذا للجميع ثم البعض يقرأ بصلة الميم، أو بحذفها.

ثالثا: هيكل الكلمة لا يصور الاختلاف بين الكلمتين إذا كان مرده إلى اختلاف الضبط من نقط إعجام، وحركات إعراب، لعدم وجودها في طريقة الكتابة يومها، مثال ذلك:

(فسوا)، كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (فَتَبَيَّنُوٓاْ)، والبعض (فَتَثَبَّتُوٓاْ).

(نسرها) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (نُنشِزُهَا)، والبعض (نُنشِرُهَا).

(عند) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (عِندَ)، والبعض (عِبَدُ).

(يعملون) كذا تكتب للجميع، ثم بعضهم يقرأها (تَعۡلَمُونَ)، والبعض (يَعۡلَمُونَ).

رابعا: –تتميما– إنما يصور الخط من اختلاف اللفظ ما كان هيكل الكلمة دالا عليه، إما بزيادة حقيقية أو إبدال نحو: (ووصى = وَوَصَّىٰ)، (واوصى = وَأَوۡصَىٰ)، ونحو: (سارعوا الى)، مع (وسارعوا الى)، ونحو: (وَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا)، مع (فَلَا يَخَافُ عُقۡبَٰهَا).

إن المصاحف العثمانية بهذه الطريقة من الكتابة استطاعت أن تستوعب عددا كبيرا من التغاير القرائي للكلمات القرآنية، الذي كان نتاجا عن الأحرف السبعة، وفي المقابل منعت من تلك التغايرات التي تخالف رسمه، وتخالف هيكل كلماته، **فبعد المصاحف العثمانية وإلزام الناس بما فيها، صار من الشروط المعتبرة في أخذ القراءة وتركها، واعتبارها وإلغائها، وجواز القراءة بها وعدمه، صار من شروط ذلك موافقة هيكل لفظها لما رسم في المصاحف العثمانية**، ولذا:

أولا: قال غير واحد من أهل العلم إن الذي بقي من الأحرف السبعة، هو ما وافق خط المصحف، واحتمله رسمها، قال مكي بن أبي طالب : " فالمصحف كُتِبَ على حرف واحد ، وخطه محتمل لأكثر من حرف، إذ لم يكن منقوطاً ولا مضبوطاً، فذلك الاحتمال الذي احتمل الخط هو من الستة الأحرف الباقية "[(1)].

وقال ابن الجزري حين ذكره لمسألة (هل المصاحف العثمانية مشتملة على جميع الأحرف السبعة ؟) قال: « وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف وأئمة المسلمين إلى أن هذه المصاحف العثمانية مشتملة على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة ، جامعة العرضة الأخيرة التي عرضها النبي صلى الله عليه وسلم على جبريل عليه السلام متضمنة لها، لم تترك حرفاً منها. قلت – ابن الجزري – : وهذا القول هو الذي يظهر صوابه، لأن الأحاديث الصحيحة والآثار المشهورة المستفيضة تدل عليه وتشهد له»[(2)].

ثانيا: اعتُبرت ابتداء من هذا الزمن وما قاربه موافقة خط أحد المصاحف العثمانية شرطا في صحة القراءة، وجواز القراءة بها.

وبعد هذا العمل من عثمان ﷺ ومن معه من الصحابة بدأت القراءات المخالفة لرسم المصحف تقل وتندثر تدريجيا إلى أن ذهب عنها وصف الشهرة والاستفاضة فضلا عن التواتر، وصارت من القراءات التي لا يقرأ بها إلا الواحد والاثنين، فصارت من الشواذ لما فيها من مخالفة المصحف العثماني المكتوب وفق العرضة الأخيرة. [يحسن ذكر أثر الأعمش رحمه الله].

المبحث الثالث: القراءات بعد جمع المصاحف إلى زمن الأئمة القراء السبعة.

(1) الإبانة ص 176

(2) النشر 31/1 ، وينظر : السيوطي : الإتقان 141/1 ، القسطلاني : لطائف الإشارات 65/1، يقول الدكتور غانم قدوري: « ولا شك في أن المذهب الثاني الذي رجحه ابن الجزري هو الصواب ، لكنه يحتاج أن نضيف إليه ملاحظة وهي أنه يجب أن نؤكد على أن المصاحف العثمانية كُتِبَت على حرف واحد وقراءة واحدة ، وسمح الخط بقراءتها بأكثر من حرف أو وجه » اللقاء العلمي (49).

أرسل عثمان ﷺ إلى كل مصر من الأمصار الخمسة مصحفا: (مكة، والمدينة، والشام، والبصرة ، والكوفة)، وأرسل مع كل مصحف قارئا يقرئ الناس بما في المصحف، ويعلمهم قراءته، فأخذ الناس عنه لفظها، وعن تلك المصاحف خطها ومرسومها، وتركوا ما كان في قراءتهم مخالفا لرسمها تدريجيا، يوما بعد يوم، وبقي من قراءاتهم المختلفة ما كان موافقا لرسم تلك المصاحف.

وقد كثر أخذ الناس للقرآن الكريم والقراءات حتى اشتهر في كل زمن وطبقة أئمة قراء، في كل مصر من تلك الأمصار الخمسة، وجدوا قبل القراء السبعة المعروفين، وكانوا أكثر من السبعة فضلا وعلما[1]، فمن هؤلاء:

أولا: بمكة كان من أئمة القراءة فيها: عبيد بن عمير (ت 74هـ)، ومجاهد (ت 103هـ)، وطاوس (ت 106هـ)، وعكرمة (ت 107هـ)، وعطاء (ت 115هـ)، وعبد الله ابن أبي مليكة (ت 117هـ).

ثانيا: بالمدينة كان من أئمة القراءة فيها: سعيد بن المسيب (ت 94هـ)، وعروة (ت 95هـ)، وسالم (ت 106هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت 101هـ)، وسليمان بن يسار (ت 107هـ)، وعطاء بن يسار (ت 103هـ)، ومعاذ بن الحارث المعروف بمعاذ القارئ (ت 63هـ)، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت 117هـ)، وابن شهاب الزهري (ت 124هـ)، ومسلم بن جندب (ت 130هـ)، وزيد بن أسلم (ت 136هـ).

ثالثا: بالشام كان من أئمة القراءة فيها: المغيرة بن أبي شهاب المخزومي (ت 91هـ)، وخليد بن سعد مولى أبي الدرداء (ت هـ).

رابعا: البصرة كان من أئمة القراءة فيها: عامر بن عبد قيس (ت هـ)، وأبو العالية (ت 96هـ)، وأبو رجاء العطاردي (ت 105هـ)، ونصر بن عاصم (ت 90هـ)، ويحيى بن يعمر (ت قبل 90هـ)، ومعاذ بن زيد (ت هـ)، وجابر بن زيد (ت هـ)، والحسن البصري (ت 110هـ)، ومُحَمَّد بن سيرين (ت 110هـ)، وقتادة بن دعامة (ت 117هـ).

خامسا: الكوفة كان من أئمة القراءة فيها: علقمة بن قيس (ت 62هـ)، والأسود (ت 75هـ)، ومسروق (ت 63هـ)، وعبيدة السلماني (ت 92هـ)، وعمرو بن شرحبيل (ت هـ)، والحارث بن قيس (ت هـ)، والربيع بن خثيم (ت قبل 90 هـ)، وعمرو بن ميمون (ت 75هـ)، وأبو عبد الرحمن السلمي (ت 74هـ)، وزر بن حبيش (ت 82هـ)، وعبيد بن نضيلة (ت 75هـ)، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير (ت هـ)، وسعيد بن جبير (ت 95هـ)، وإبراهيم النخعي (ت 96هـ)، والشعبي (ت 105هـ).

وتبعت هذه الطبقة طبقة من الأئمة قرأوا القرآن عليهم، ونقلوه عنهم، فاشتهر أيضا في تلك الأمصار

(1) ـــ. يقول ابن الجزري رحمه الله: « » ().

أئمة آخرون « واعتنوا بضبط القراءة أتم عناية، حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول، ولم يختلف عليهم فيها اثنان، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم...»[1]:

أولا: بمكة كان من أئمة القراءة فيها: عبد الله بن كثير (ت 120هـ)، وحميد بن قيس (ت 130هـ)، عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت 117هـ)، ومُحَمَّد بن محيصن (ت 123هـ).

ثانيا: بالمدينة كان من أئمة القراءة فيها: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130هـ)، ثم شيبة بن نصاح (ت 130هـ)، ثم نافع بن أبي نعيم (ت 169هـ).

ثالثا: بالشام كان من أئمة القراءة فيها: عبد الله بن عامر (ت 118هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت 121هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر (ت 170هـ)، ثم يحيى بن الحارث الذماري (ت 145هـ)، وشريح بن يزيد الحضرمي (ت 203هـ).

رابعا: البصرة كان من أئمة القراءة فيها: عبد الله بن أبي إسحاق (ت 129هـ)، وعيسى بن عمر (ت 156هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، ثم عاصم الجحدري (ت 128هـ)، ثم يعقوب الحضرمي (ت 205هـ).

خامسا: الكوفة كان من أئمة القراءة فيها: يحيى بن وثاب (ت 103هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت 127هـ)، وسليمان الأعمش (ت 148هـ)، ثم حمزة (ت 156هـ)، ثم الكسائي (ت 189هـ).

والملاحظ على القراءات في هذه الطبقة كثرة الأئمة المقرئين، وكثرة التلاميذ الآخذين، مع وافر الاهتمام بالقراءات، والرحلة في تحصيلها، وتتبع أسانيدها، والاهتمام بحروفها، والاعتناء بالصحيح منها، والراجح من المرجوح منها، هذه الكثرة في الأسانيد، والروايات للقراءات، جعلت الأئمة حال تعليم القرآن الكريم لمن بعدهم، ونقل القراءات لطلابهم، وعدم إمكان تعليمهم جميعها، جعلهم ذلك يختارون من جملة ما رووه من القراءات أحرفا ووجوها، وفق معايير علمية دقيقة، هذه العملية هي ما عُرف عند الأئمة من بعد بـ: «**الاختيار في القراءة**»، وتلك المعايير والضوابط هي ما عُرف بعد **بأركان قبول القراءة، وشروط القراءة الصحيح**. يقول مكي بن أبي طالب القيسي رحمه الله مصورا هذه الظاهرة: " وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرؤوا لجماعة ، وبروايات ، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار "[2]. ويشار هنا إلى أمرين اثنين:

(1) ـ.ابن الجزري، النشر، (8/1).

(2) ـ.مكي القيسي، الإبانة، (49).

أولا: أن ظاهرة الاختيار قديمة من حيث أصلها[1]، إلا أنها كثرت وذاعت في زمن القراء السبعة ومن بعدهم، فهذا نافع رحمه الله الذي قرأ على سبعين من أئمة المدينة يقول: قال نافع : "أدركت هؤلاء الخمسة وغيرهم ... فنظرت إلى ما اجتمع عليه اثنان منهم فأخذته وما شذَّ فيه واحد تركته ، حتى الّفتُ هذه القراءة "[2]. مع ذلك كان يُجيز كل من يقرأ عليه بأي حرف صح تحمله له، ولا يلزم الطلاب باختياره إلا من أراده، أَقرأه به.

وهذا عاصم بن أبي النجود الإمام يقول: " ما أقرأني أحدٌ حرفاً إلا أبو عبد الرحمن السلمي، وكان أبو عبد الرحمن قد قرأ على علي رضي الله تعالى عنه، وكنت أرجع من عند أبي عبد الرحمن فأعرض على زِرّ بن حُبَيْشٍ، وكان زِرٌّ قد قرأ على عبد الله"[3]. فقرأ عليه حفص روايته عن أبي عبد الرحمن السلمي عن علي ﷺ، وقرأ عليه شعبة روايته عن زر بن حبيش عن ابن مسعود ﷺ[4].

ويصف ابن مجاهد رحمه الله الكسائي الإمام المعروف فيقول: « وكان علي بن حمزة الكسائي قد قرأ على حمزة ونظر في وجوه القراءات ، وكانت العربية علمه وصناعته، واختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة ، غير خارجة عن آثار مَن تقدّم من الأئمة »[5].

وكان من نتائج ظاهرة الاختيار أن اختفى ما كان مشهورا قبلها من نسبة الأحرف إلى الصحابة، وقولهم حرف زيد، وحرف ابن مسعود، واستبدل بقولهم قراءة فلان من الأئمة كنافع وعاصم وغيرهما. وهذه النسبة وتلك ليست نسبة اختراع أو ابتكار، وإنما هي كما قال الداني رحمه الله:

« وإن معنى إضافة كل حرف مما أنزل الله تعالى إلى من أضيف إليه من الصحابة ، كأُبيٍّ وعبد الله وزيد وغيرهم ، من قبل أنه كان أضبط له ، وأكثر قراءة وإقراء به ، وملازمة له، وميلاً إليه لا غير.

وكذلك إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة بالأمصار، المراد بها أن ذلك القارئ، وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة، وآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه، حتى اشتهر وعُرف به،

---

(1) _.غانم قدوري، اللقاء العلمي، (52).

(2) _ ابن مجاهد، كتاب السعة، (62).

(3) _. ابن مجاهد، كتاب السعة، (67).

(4) _. غانم قدوري، اللقاء العلمي، (54- 55).

(5) _. ابن مجاهد، كتاب السعة، (78).

وقُصِدَ فيه، وأُخِذَ عنه، فلذلك أُضيف إليه دون غيره من القراء، **وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم ، لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد ...**»[1].

ثانيا: أن أركان القراءة الصحيحة هي الأخرى كانت محل دراية وعلم لدى القراء والأئمة العلماء:

فاشتراط صحة الوجه عربية معروف من دلائل الآيات القرآنية التي وصفت كلام الله سبحانه بالعربي المبين، فلا يصح أن يقرأ كلام الله تعالى بما ليس عربيا مبينا صحيحا فصيحا.

كما أن اشتراط موافقة **رسم أحد المصاحف** قد استقر بما كان من جمع للمصاحف زمن عثمان ﷺ باتفاق من الصحابة رضوان الله عليهم على القراءة بما فيها وترك ما سواها.

وأما اشتراط صحة السند أو تواتره – على ما هو معروف من الخلاف في المسألة – فهو من الشروط المعلومة أيضا لدى القوم فقد اتفقت كلمتهم على أن: «القراءة سنة متبعة»[2]، وإذا كان نقل أحاديث رسول الله ﷺ فعلا وقولا وتقريرا تشترط له الأسانيد، فكيف بالقرآن الكريم المتعبد بلفظه ومعناه.

فكانت قراءات الأئمة المتقدمين منضبطة بها لا يخلون بها، إلا من شذ، فلما كان زمن من بعد هؤلاء الأئمة المتقنين، ممن تقدمت أسماء بعضهم، كان من بعدهم زمن كثر فيه القراء: « وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم المتقن للتلاوة، المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، وقل الضبط، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، **فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين المشهور والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها** ... »[3].

فكان من نتاج تلك الجهود ظهور العديد من المصنفات التي خدمت علم القراءات بجمع أحرف أهل العلم والقراء وتدوين ما صح عنهم منها، يقول ابن الجزري رحمه الله مبينا ذلك:

« وذلك أن القراء الذين أخذوا عن أولئك الأئمة المتقدمين من السبعة وغيرهم كانوا أمما لا تحصى، وطوائف لا تستقصى، والذين أخذوا عنهم أيضا أكثر وهلم جرا، فلما كانت المائة الثالثة واتسع

---

(1) ـ. الأحرف السبعة ص 61 ، وينظر : ابن الجزري : النشر 52/1.

(2) ـ.رواه ابن مجاهد في السبعة، (49– 52) عن جمع من الصحابة والتابعين.

(3) ـ.ابن الجزري، النشر، (9/1).

الخرق وقل الضبط وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان من ذلك العصر تصدى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات.

فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام، وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئا مع هؤلاء السبعة، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائتين (ت 224هـ).

وكان بعده أحمد بن جبير بن مُحَمَّد الكوفي نزيل أنطاكية جمع كتابا في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين (ت 258هـ).

وكان بعده القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون ألف كتابا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم هؤلاء السبعة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين (ت 282هـ).

وكان بعده الإمام أبو جعفر مُحَمَّد بن جرير الطبري جمع كتابا حافلا سماه "الجامع" فيه نيف وعشرون قراءة، توفي سنة عشر وثلاثمائة (ت 310هـ).

وكان بُعيده أبو بكر مُحَمَّد بن أحمد بن عمر الداجوني جمع كتابا في القراءات وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة (ت 324هـ).

وكان في أثره أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد أول من اقتصر على قراءات هؤلاء السبعة فقط. وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضا، وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة (ت 324هـ).

وقام الناس في زمانه، وبعده فألفوا في القراءات أنواع التواليف ... »[1].

وحين اقتصر ابن مجاهد على هؤلاء الأئمة السبعة فإنما كان ذلك لما رأى من إجماع العامة والخاصة على قراءة هؤلاء، يقول رحمه الله في فاتحة كتابه: « فَهَؤُلَاءِ سَبْعَة نفر من أهل الْحجاز وَالْعراق وَالشَّام خلَفوا فِي الْقِرَاءَة التَّابِعين وأجمعت على قراءتهم الْعَوام من أهل كل مصر من هَذِه الْأَمْصَار الَّتِي سميت وَغَيرهَا من الْبلدَانِ الَّتِي تقرب من هَذِه الْأَمْصَار »[2].

وبعيدا عن نقاش رأيه رحمه الله وهل انعدم الإجماع على غير هؤلاء السبعة، أو أن ما ذكره من إجماع إنما هو بحسب رأيه هو ونظره، وقد يكون ثمة من هو محل قَبول وإجماع ممن لم يذكرهم، بعيدا عن هذا النقاش، يمكننا اعتبار صنيع ابن مجاهد أول سبب في اقتصار من جاء بعده على السبعة، خاصة لما انضاف إلى ذلك جهود بعض الأئمة الكبار ممن لهم قدم الصدق والحق، ولسان الذكر والإشادة

(1) ـ.ابن الجزري، النشر، (34/1).

(2) ـ.ابن مجاهد، السبعة، (87).

بالتحقيق والعلم، لما كان منهم اعتناء ومؤلفات اقتصروا فيها على هؤلاء السبعة، ومن أعيان هؤلاء: مكي بن أبي طالب القسي (ت 437هـ)، وأبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت 444هـ).

وفي المقابل كانت للعلماء الآخرين رحمهم الله جهود في التأليف في القراءات بحسب ما وصلهم، وصح عندهم فجمع كل ما بلغه، فزادوا على السبعة، بل وعلى العشرة.

وإلى هنا نكون قد أبزرنا أهم أطوار تطور القراءات، ومراحل نشأتها، واستمرارها إلى أن صارت علما مستقلا له مصنفاته، ومدارسه ومناهج البحث فيه، والله أعلم والحمد لله رب العالمين.

الخاتمة:

أهم المصادر والمراجع:

أحمد بن حنبل، المسند، ت: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421 هـ – 2001م.

الأزرقي، أخبار مكة، ت: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر – بيروت.

البخاري، الجامع الصحيح، ت مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ .

البغوي، شرح السنة، شعيب الأرنؤوط–مُحَمَّد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، 1403هـ – 1983م

البكري عبد الله بن عبد العزيز بن مُحَمَّد ، معجم ما استعجم ، عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الثالثة، 1403 هـ.

البيهقي ، دلائل النبوة، ت عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، ط1، 1408 هـ– 1988 م.

البيهقي، السنن الكبرى، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ– 2003 م.

تقي الدين الفاسي، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، ت: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، ط1، 1998 م.

ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، عام النشر: 1416هـ/1995م.

ابن جرير، جامع البيان، ت أحمد شاكر ومحمود شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420 هـ– 2000 م.

ابن الجزري، منجد المقرئين، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى 1420هـ –1999م.

ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، المحقق : علي مُحَمَّد الضباع (المتوفى 1380 هـ)، الناشر : المطبعة التجارية الكبرى.

ابن حجر، فتح الباري، دار المعرفة بيروت، 1379.

ابن أبي داود : المصاحف، مُحَمَّد بن عبده، الفاروق الحديثة – مصر / القاهرة، الطبعة: الأولى، 1423هـ – 2002م.

الداني : الأحرف السبعة، عبد المهيمن طحان، الناشر: مكتبة المنارة – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، 1408.

الداني : المقنع في رسم مصاحف الأمصار، مُحَمَّد الصادق قمحاوي، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة

الذهبي، سير الأعلام النبلاء، ت مجموعة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة،ط3، 1405 هـ–1985م.

الزركشي، "البرهان في علوم القرآن "، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة: الأولى، 1376 هـ – 1957 م.

ابن سعد، الطبقات الكبرى، ت: إحسان عباس، دار صادر بيروت، ط1، 1968 م.

السمهودي ، وفاء الوفاء، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى – 1419.

السهيلي، الروض الأنف، ت: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1421هـ/ 2000م.

السيوطي، "الإتقان في علوم القرآن"، المحقق: مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: 1394هـ/ 1974 م.

السيوطي، أسرار الترتيب، دار الفضيلة للنشر والتوزيع.

ابن شبة، تاريخ المدينة، ت: فهيم مُحَمَّد شلتوت، 1399 هـ.

الشافعي، الرسالة، المحقق: أحمد شاكر، الناشر: مكتبه الحلبي، مصر، الطبعة: الأولى، 1358هـ/1940م

أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية.

أبو شامة، المرشد الوجيز، ت : طيار آلتي قولاج، دار صادر – بيروت، 1395 هـ – 1975 م.

ابن أبي شيبة، "المصنف"، تحقيق : مُحَمَّد عوامة.

ابن عبد البر، التمهيد، ت: مصطفى بن أحمد العلوي ، مُحَمَّد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، 1387 هـ.

عبد الحليم قابه ، "القراءات القرآنية تاريخها ثبوتها"، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1999 .

عاتق البلادي، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة،ط1، 140هـ–1982م.

أبو عيسى الترمذي، الجامع، ت: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998 م.

العيني ، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

غانم قدوري، "اللقاء العلمي"، 6 شعبان 1426، 2005/09/10، www.tafsir.net

الفاكهي، أخبار مكة ، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت، الطبعة: الثانية، 1414.

ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ت: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية القاهرة، ط2، 1384هـ– 1964م.

ابن قرقول، مطالع الأنوار، ت: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية دولة قطر، ط1، 1433هـ – 2012م.

مُحَمَّد بن علي الإثيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، دار المعراج الدولية للنشر، دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط1.

مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر، ت: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي بيروت .

مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، المحقق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر.

ياقوت الحموي، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط2، 1995م.